

**البيان الختامي**  
**الدورة الاعتيادية الثالثة**  
**لمجلس وزراء المالية العرب**  
**المغرب - مراكش 17 أبريل (نيسان) 2012**

1. عقد مجلس وزراء المالية العرب اجتماعه الدوري الثالث يوم الثلاثاء الموافق 17 أبريل (نيسان) 2012 في مدينة مراكش بالمملكة المغربية، وذلك برئاسة معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة وزير المالية في مملكة البحرين، الرئيس الحالي للمجلس.
2. وقد شارك في هذا الاجتماع وزراء مالية الدول العربية إلى جانب عدد من رؤساء وكبار المسؤولين من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وقد أعرب المجتمعون بداية عن شكرهم الجزيل للمملكة المغربية على استضافة هذا الاجتماع وكرم الضيافة. كما عبروا عن شكرهم لمعالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة على ما بذله من جهود خلال ترأسه للدورة الماضية للمجلس.
3. وقد ناقش المجلس في بداية الاجتماع تقرير الأمانة الفنية للمجلس الذي قدمه سعادة الدكتور جاسم المناعي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي والذي لخص فيه التطورات في أعمال وأنشطة الأمانة خلال العام. وقد أعرب السادة الوزراء عن شكرهم للصندوق على الجهود المبذولة لمتابعة أنشطة المجلس والإعداد لهذا الاجتماع.
4. هذا وقد استمع المجلس لعرض موجز من صندوق النقد الدولي حول التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية. وقد جرى في هذا السياق مناقشة التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة التي تواجه الدول العربية وذلك على ضوء هذه التطورات من جانب، والأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية من جانب آخر. وقد أعاد السادة الوزراء تأكيدهم على الأهمية الكبيرة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي في دعم جهود وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية في المنطقة العربية. كذلك أعرب السادة الوزراء عن ترحيبهم بالجهود والإجراءات المتخذة في منطقة اليورو لمعالجة أزمة المديونية، أملين النجاح لهذه الجهود، لما لذلك من أثر كبير على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

5. وفي هذا الإطار، ناقش المجلس الموضوعات والمحاور التي جرى التفاهم عليها في إطار مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد جرت مناقشة موضوع دعم الاستقرار الاقتصادي وتطوير القطاع المالي في الدول العربية على ضوء الورقة المقدمة من صندوق النقد العربي بهذا الخصوص. وقد دعا المجلس في هذا الإطار إلى المزيد من اهتمام السلطات في الدول العربية بتطوير السياسات الاقتصادية الكلية لمواجهة الدورات الاقتصادية للحد من الآثار السلبية للتقلبات في هذه الدورات، بما يعزز من قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة الصدمات المختلفة. كما أكد المجلس على أهمية تطوير سياسات وأدوات الرقابة الاحترازية الكلية في الدول العربية، وطالب في هذا الصدد المؤسسات المالية الدولية والإقليمية العمل على توفير الدعم الفني في هذا الشأن.

6. كذلك ناقش المجلس الورقة المقدمة من صندوق النقد العربي حول تمويل التجارة العربية وضمان الصادرات. ودعا المجلس في هذا الإطار، المؤسسات والبرامج الإقليمية لتمويل التجارة العربية إلى توفير خطوط ائتمان مخصصة لتمويل التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول العربية، وتكثيف التعاون الإقليمي والعربي بين مؤسسات تمويل التجارة المتخصصة، سواء فيما يتعلق بالعموم الفني للمؤسسات المحلية أو على صعيد تطوير قاعدة البيانات والمعلومات حول تمويل التجارة البيئية.

7. كما تعرض المجلس لموضوع "استقرار أسعار المواد الغذائية" على ضوء الورقة المقدمة من قبل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والتي تناولت أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية. وقد أكد المجلس على ضرورة تطوير عمل المؤسسات والمنظمات العربية العاملة في مجال القطاع الزراعي. كذلك دعا إلى تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية حول هذا الشأن.

8. كما تناول المجلس موضوع "تحسين بيئة الأعمال وخلق فرص العمل في الدول العربية" على ضوء الورقة التي أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التي قدمت تقييماً للوضع الحالي لبيئة الأعمال في الدول العربية بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة والتحديات الرئيسية لتحسين هذه البيئة في الدول العربية. ودعا المجلس إلى أهمية تطوير الممارسات الإجرائية والجوانب القانونية والقضائية ذات العلاقة ببيئة العمل ومناخ الاستثمار. كما أكد على أهمية العمل الإقليمي المشترك في هذا المجال.

9. كذلك استعرض المجلس التطورات على صعيد مشروع إنشاء ترتيبات لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البيئية وذلك على ضوء التقرير المقدم من صندوق النقد العربي حول هذا الموضوع. وقد أكد المجلس في هذا الصدد، على دعمه لجهود مجلس محافظي المصارف المركزية العربية في هذا الشأن، ودعا إلى استكمال الدراسات والجوانب الفنية المطلوبة في أقرب فرصة ممكنة لاتخاذ القرار المناسب.

10. كذلك ناقش المجلس العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية على ضوء الأوضاع والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لذلك، حيث أكد السادة الوزراء على أهمية تضمين خطاب المجلس لهذا العام لكل من رئيس البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، الإشارة إلى أن الدعم المرتقب من صندوق النقد والبنك الدوليين في المنطقة العربية لا يزال أقل من المأمول منه، وكذلك ضرورة الإعراب عن الحاجة لتوجيه برامج أو مبادرات من قبل هذه المؤسسات تساعد على تطوير السياسات المناسبة لتحقيق النمو الشامل. كذلك أكد السادة الوزراء على أهمية الإشارة إلى احتياجات تطوير سياسات وإجراءات للرقابة الاحترازية الكلية في الدول العربية ودعوا إلى توفير المساعدة الفنية اللازمة في هذا الشأن. كما جددوا تأكيدهم على أهمية التدريب وبناء القدرات المهنية في المنطقة العربية وضرورة دعوة هذه المؤسسات للمزيد من الاهتمام في هذا المجال، إلى جانب متابعة موضوع زيادة نسب مواطني الدول العربية في الكادر الوظيفي لصندوق النقد والبنك الدوليين.